

استئناف الاعتقالات يهدد بنسف مناخ التهدئة في الجزائر

احتقان إثر إيقاف ناشط سياسي بتهمة الإساءة للجيش



استفزاز الشارع

وسرعت الحكومة خطاها لتهدئة المسوغات القانونية والتشريعية للانتخابات المذكورة، حيث يتم عرض مشروع قانون، إنشاء سلطة تنظيم ومراقبة الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات على البرلمان، وسط جدل حول دستورية المشروعين، وبين صدام متوقع بين القانونيين وبين مضمون الدستور في بعض البنود.

وفي المقابل توعد ناشطو الحراك الشعبي ومتعاطفون مع المعارض الموقوف كريم طابو، بتصعيد الاحتجاجات الجعقة لإجهاض مخطط السلطة والضغط عليها لوقف حملة التضييق على المعارضة والناشطين السياسيين، والاستجابة للمطالب المرفوعة طيلة الأشهر الماضية.

والإختباء وراء شعارات أصبحت اليوم مفسوخة أمام الرأي العام الوطني.. هذه الشعارات التي تتغنى بالديمقراطية من جهة، وتعمل بكل ما في وسعها من أجل عدم بلوغها من جهة أخرى.

وأردف "هذه الشذزمة الضالة التي تريد أن تفرض رؤيتها المنحرفة على أغلبية الشعب الجزائري، من خلال توظيف فروعها الإعلامية داخل وخارج الوطن وتجنيد بعض الأبقاق الماجورة التي تنفق من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، هذا علاوة على التسخير المفرض للمسيرات الشعبية والطلاوية عبر المواظبة على تصد هذه المسيرات والحرص على رفع بعض الشعارات الفارغة، بصفة متكررة، تخدم رؤيتهم السقيمة وتتماشى تماما مع ما ترمي إليه أهدافهم".

التصورات المعارضة، سواء كانت مبادرات سياسية مستقلة أو حزبية، أو الاستجابة لمطالب الشارع المطالب بالتغيير الشامل وتنحي السلطة.

وأضاف "يفضل قوة إدراك الشعب لخطايا أجدثة بعض الأطراف المعروفة التي لا تمت بأي صلة لمصلحة الشعب الجزائري، أجدثة أملت عليها من طرف جهات معادية للجزائر قوامها بذل كل الجهود المفرضة من أجل تعطيل الحل الدستوري، أي تعطيل إجراء الانتخابات الرئاسية، لأن هذه الأطراف المعادية تدرك جيدا أن إجراء الانتخابات الرئاسية يعني بداية فتح أبواب الديمقراطية بمفهومها الحقيقي".

ولفت إلى أن "هذا ما لا يجب هذه الشذزمة التي تتصرف بمنطق التغليب المتمثل في تطبيق مبدأ التغليب

في إشارة إلى المعارضة والحراك الشعبي الرافض لإجراء الانتخابات الرئاسية بالشكل الحالي.

وشدد قائد أركان الجيش على أن "وضع البلاد على السكة الصحيحة يستوجب بالضرورة تحديد الأولويات، ولا شك أن الأولوية التي تفرض نفسها في هذه الظروف التي تمر بها الجزائر، هي إجراء الانتخابات الرئاسية في وقتها المحدد.. كنا قبل الآن نتكلم عن ضرورة الإسراع في إجراء الانتخابات الرئاسية، أما اليوم فإننا على يقين تام بان هذه الانتخابات ستتم في الأجل المحددة لها".

وهو الأمر الذي يؤكد عزم السلطة على الذهاب إلى الاستحقاق الرئاسي بشتى الوسائل وفي التوقيت الذي حددته، دون الأخذ بعين الاعتبار

تفاقمت حالة الاحتقان الداخلي في الجزائر بشكل مفاجئ، بعدما لاحت بوادر انفراج لازمة خلال الأيام الأخيرة، وذلك في أعقاب بروز مؤشرات غلق كبير للمشهد السياسي والإعلامي في البلاد، تجسدت في توقيف الناشط السياسي ومنسق حزب الاتحاد الديمقراطي والاجتماعي، وذلك عشية استعدادات حثيثة للسلطة من أجل الذهاب لانتخابات رئاسية قريبة.

في الداخل والخارج، وبين مند بزعم استهداف السلطة للمكون البربري، فبعد حظر الرايات الأمازيغية في المسيرات الشعبية جاء الدور على الناشطين المنحدرين من منطقة القبائل.

ويعد كريم طابو من المعارضين السياسيين الراديكاليين الذين يرفضون كل تصورات السلطة في حلحلة الأزمة التي تتخبط فيها البلاد منذ سبعة أشهر، لكن كثيرين يتهمونهم بالعمالة للمصالح الفرنسية، وخدمة لوبيات المال السياسي في البلاد، في إشارة إلى رجل الأعمال المسجون يسعد ربراب والذي يعد أحد الأطراف التي يتهمها الجيش بالسعي نحو تازيم الأمور.

ويسود الوضع الجزائري قلق متصاعد مما أسماه رئيس حركة مجتمع السلم عبدالرزاق مقري بـ"خفق الحريات السياسية والإعلامية في البلاد، قياسا بما كان سائدا في الشهور الماضية"، وهو ما تجسد في توقيف منسق الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي، والتعنت على الحراك الشعبي، بعدما صارت وسائل الإعلام الحكومية وحتى الخاصة تزعم بأن "المسيرات الشعبية تطالب بتسريع ونيرة الانتخابات الرئاسية".



الجزائر - عادت السلطات الجزائرية إلى اعتقال معارضي رؤيتها للخروج من الأزمة العاصفة بالبلاد منذ فبراير الماضي، وهو ما يهدد بنسف مناخ التهدئة الذي بدأ يسود خلال الأيام الماضية بعد إطلاق سراح عدد من الناشطين.

وأحال قاضي التحقيق الناشط السياسي كريم طابو على السجن المؤقت بتهمة التأثير على معنويات الجيش، وذلك بعد توقيفه من طرف عناصر أمنية بالزلي المدني أمام مسكنه الأربيعاء، بضاحية الدويرة بالعاصمة، ليكون بذلك ثاني شخصية سياسية تسجن بعد رئيسة حزب العمال لويذة حنون.

السلطة عازمة على الذهاب إلى الاستحقاق الرئاسي بشتى الوسائل وفي التوقيت الذي حددته، دون أخذ التصورات المعارضة بعين الاعتبار

وينتظر أن يكون القرار تحولا لافتا في المشهد الجزائري، باشتداد القبضة الحديدية بين السلطة التي تسرع خطاها نحو تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية العام الجاري، وبين قوى المعارضة الشعبية الرافضة لمسااعي السلطة والمخارج التي تفرزها للخروج من الأزمة.

وأخذ القرار أبعادا جبهوية وعرقية في الشارع الجزائري، بعد تحول منصات التواصل الاجتماعي إلى مسرح بتوقيف وسجن كريم طابو، بدعوى خدمة الأغراض والأجندات الضيقة

فوضى الحملات الانتخابية تقلق الرئيس التونسي المؤقت

مجلس الأمن يوسع صلاحيات البعثة الأممية في ليبيا

نيويورك - استجاب مجلس الأمن لطلب المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة بتوسيع صلاحياته بما يمكنه من وقف إطلاق النار في البلاد.

وتبنى المجلس الخميس بالإجماع قرارا مدد بموجبه لعام، أي حتى 15 سبتمبر 2020، تفويض بعثته السياسية في ليبيا، مضيفا إليها مهمة دعم "وقف إطلاق نار محتمل".

وطالب النص الذي أعدته المملكة المتحدة، من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش تقديم خيارات لمجلس الأمن "للتوصل إلى وقف إطلاق نار مستدام" في ليبيا.

وبحسب القرار، سيقرب على غوتيريش تحديد "الدور المحتمل" الذي يمكن أن تقوم به بعثة الأمم المتحدة في ليبيا "لدعم" وقف إطلاق النار.

ويسعى سلامة إلى وقف المعارك وإحياء العملية السياسية منذ شنت قوات الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر مطلع أبريل هجوما للسيطرة على طرابلس الخاضعة لسيطرة حكومة الوفاق الوطني المتحالفة مع الميليشيات.

وبحسب دبلوماسيين، إذا تم تطبيق وقف إطلاق نار، يمكن تبني قرار ثان بشكل سريع لتشكيل بعثة تحقق من تنفيذها على غرار البعثة التي شكلت لمدينة الحديدة في اليمن منذ مطلع العام، واعتبر المتحدث باسم الجيش الليبي أحمد المسماري السبت أن "الحل العسكري هو الحل الأمثل لاستتباب الأمن وفرض القانون"، مضيفا "وصلنا إلى نهايات هذه المعركة".

وطالب سلامة في مداخلته الأخيرة أمام مجلس الأمن في الرابع من سبتمبر من الدول الخارجية المشاركة بشكل أو بآخر في النزاع، التوافق لإنهائه.

واعتبر أن الحملات الانتخابية عرفت خلال الأيام الماضية الكثير من التجاوزات والإخلالات الواضحة للعيان، منها تدفق الأموال واستغلال وسائل الدولة وتوظيف الإدارة لصالح هذا المرشح دون سواه، الأمر الذي ضرب مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين المرشحين.

وحذر الحرابوي من خطورة مثل هذه التجاوزات، ودعا في المقابل إلى ضرورة العمل على التصدي لها خلال الدور الثاني من هذا الاستحقاق الانتخابي، للحفاظ على شفافية العملية الانتخابية.

وفي خضم هذا الجدل تجمع القراءات المراقفة لتصورات الدورة الأولى من الانتخابات على أنها لن تأتي بالكثير من المفاجآت التي يمكن أن تقلب التوقعات وتبدل موازين الرأي العام، خاصة وأن الحملات الانتخابية أظهرت حساباتها نوعا من التباين الحاد بين رهانات المرشحين وحقيقة التوجه العام للمناخب.

ورسمت تلك الحسابات التي تعدل وتتغير وفقا لمعادلات مرتبطة بالخيارات المتاحة التي اختلطت فيها التمنيات بالوعود، وكذلك أيضا بالأوهام، خطوطا عريضة عكست المتاهة السياسية التي أظهرتها التطورات المتلاحقة في سياق ما أنتجته تجاذبات تلك الحملات الانتخابية التي شارفت على نهاياتها.

ولم يتبق أمام المرشحين سوى 48 ساعة لاستمالة الناخب، باعتبار أن الصمت الانتخابي سيكون السبت، على أن تفتح صناديق الاقتراع الأحد داخل التراب التونسي، علما وأن أول مكتب اقتراع سيفتح أمام الناخبين مساء الخميس، وهو يوجد خارج تونس، وبالتحديد في مدينة سيدني بأستراليا.

ومع ذلك، يرى مراقبون أن هذا القلق وما سبقه من تحذيرات مثيرة في تفاصيلها، يُعد موقفا سياسيا، لا يمكن تجاهله، لاسيما وأن استمرار تلك الإخلالات وسط غموض المشهد الراهن يفتح الباب على مصراعيه أمام سلسلة لا تنتهي من الانتقادات التي من شأنها تعكير صفو المناخ الانتخابي بشكل عام.

وقال منجي الحرابوي، القيادي في حركة نداء تونس لـ"العرب"، إن كل المؤشرات تدل على أن لدى الرئيس التونسي ما يكفي من الدوافع للشعور بالقلق إزاء ما أحاط وتخلل الحملات الانتخابية خلال الأيام القليلة الماضية.

كما شدد أيضا على "أهمية تقنية المناخ الانتخابي وتوفير كل شروط نجاح العملية الانتخابية، لضمان مشاركة مكثفة للتونسيين وترسيخ ركائز التجربة الديمقراطية الفتية في البلاد، وذلك بحسب ما ورد في بيان الرئاسة التونسية.

ويبدو من خلال هذا البيان، أن هذا القلق مشروع، خاصة وأن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات تُقر بانها سجلت العديد من الإخلالات والمخالفات خلال الحملات الانتخابية لهذا الاستحقاق الانتخابي، ولكنها تُقلل من تأثيرها على السير العام للانتخابات.

وأعرب محمد الناصر عن هذا القلق لرئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نبيل فون، خلال اجتماع عُقد مساء الأربعاء بقصر قرطاج الرئاسي لبحث آخر الاستعدادات للانتخابات الرئاسية والتشريعية القادمة وسير الحملات الانتخابية.

وقال فون إن "رئيس الدولة عبر عن انشغاله وقلقه إزاء جملة الإخلالات المسجلة، ودعا هيئة الانتخابات إلى مزيد العمل على فرض احترام قواعد الحملة الانتخابية وضمان تكافؤ الفرص أمام كل المرشحين، وتطبيق ما ينص عليه القانون في هذا المجال".



وأثار ذلك القلق جملة من التساؤلات والتخوفات المشروعة، لاسيما وأنه جاء في توقيت حساس، ووسط مناخ بالغ التعقيد، وضمن مشهد سياسي تتنازع جملة من التحذيرات المفتوحة على موجبات مُعددة العناوين جعلت الغموض يُحيط بكافة أركان هذا الاستحقاق الانتخابي في دورته الأولى.

ولا يبدو أن هذا الغموض الذي يلف تفاصيل المشهد الانتخابي قبل نحو 48 ساعة من فتح صناديق الاقتراع، سيتبدد قريبا بالنظر إلى تباين اهتمامات الناخب التونسي، وتضارب أولوياته في هذه المرحلة، وتعدد زوايا نظرت المرشحين بسبب غياب الأحزاب القوية الفاعلة على تعبئة الرأي العام، لصالح مرشحها في مثل هذه المحطات الهامة.

ويأخذ ذلك الغموض بعدا آخر، بإعراب الرئيس التونسي المؤقت محمد الناصر عن قلقه إزاء ما وصفه بـ"جملة الإخلالات المسجلة خلال الحملات الانتخابية لهذا الاستحقاق الرئاسي السابق لأوانه، وهو قلق يجد صدى له لدى الكثير من الفاعلين السياسيين والمسؤولين الحزبيين الذين ذهب البعض منهم إلى حد نق نافعوس الخطر".

الانتخابات الرئاسية المرتقبة في تونس يصعب التنبؤ بنتائجها

فوضى تعمق الغموض